

وغيره: 7- فَرُّ وَاحِدٍ 8- وَمَا زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ فَدَشْوَرٌ سَمًا

في التَّحْسِينِ باعتبار عدد الرواة يُقابل التواتر خبر الواحد ويطلق عليه أيضاً خبر
الآحاد، وعرفه ابن حجر د [ما لم يجمع شروحه التواتر] ويُقَدِّمُ بتعدد طرقه
إلى ثلاثة أنواع: المشهور، العزيز، والغريب

فالمشهور عرفه الناظم بما زاد على راويين في كل طبقة (سناد) إلا أن التعريف
المعتمد على أهل العلم هو: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة الإسناد ما لم يبلغ
حدّ التواتر

وكون الحديث مشهوراً لا يعني أنه صحيح، فقد يكون حسن أو ضعيف أو موهوم
ومثاله ما رواه الشيخان واللفظ للبخاري، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله
عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لَنْ إِلَهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ
إِنْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ
عَالِمٌ آخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالَةً فَفَسَدُوا فَأَفْسَدُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا"

وما رواه ^{مستند} اثْنَانِ يُحْسِنُ 9- بِالْعَزِيزِ وَمَا رَوَى الْوَاحِدُ 10- بِالْغَرِيبِ مِيز

تُحَادِلُ النَّاطِلُ فِي هَذَا الْبَيْتِ تَحْرِيفُ "العزيز" و"الغريب" فَتَرَى الْأَوَّلَ:

مَا رَوَاهُ اثْنَانِ فِي أَيِّ طَبَقَةٍ مِنَ طَبَقَاتِ الْإِسْنَادِ وَلَوْ فِي طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا هُوَ
التَّعْرِيفُ الَّذِي اخْتَارَهُ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَسَمِّيَ بِالْعَزِيزِ إِذَا مَا لَحِزَتْهُ أَوْ نَدَرَتْهُ أَوْ عَزَتْ بِمَعْنَى اعْتَصَدَ بِطَرِيقٍ آخَرَ أَوْ مِنْ طَرِيقٍ
أُخْرَى، وَمِثَالُ الْعَزِيزِ مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ بْنُ حَجَرٍ فِي نَهْجَةِ النَّظَرِ وَهُوَ هُوَ
رَوَاهُ الْعُسَيْفَانُ كَمَا أَخْبَارَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ
أَجْمَعِينَ»

وَعَرَّفَ النَّاسُ الْغَرِيبَ بِأَنَّهُ (مَا انْفَرَدَ بِرَوَايَةٍ شَخْصٌ وَاحِدٌ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ
مِنَ السَّنَدِ) وَعَرَّفَهُ الْبَيْهَقِيُّ: [وَقَوْلُ غَرِيبٍ مَا رَوَاهُ رَافِعٌ فَقَطً]

وَمِثَالُ الْحَدِيثِ الْغَرِيبِ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحَيْهِمَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
وَأِنَّمَا الْكُلُّ أَمْرٌ ثُمَّ مَا نَوَيْتُمْ» انْفَرَدَ بِرَوَايَةٍ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْهُ وَتَفَرَّدَ بِرَوَايَةٍ عَنْهُ عَلْقَمَةُ ثُمَّ عَنْهُ تَفَرَّدَ بِرَوَايَةٍ الْبَرَاءُ بْنُ
الْمُسَيَّبِ الَّذِي تَفَرَّدَ بِرَوَايَةٍ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ اخْتَصَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ
الْغَرِيبُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ نَوْعَانِ: غَرِيبٌ مُطْلَقٌ وَغَرِيبٌ نَسْبِيٌّ، فَالْأَوَّلُ يُقَالُ لَهُ
الْفَرْدُ الْمَطْلَقُ وَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ الصَّحَابِيِّ تَابِعِيٍّ وَاحِدٍ (بَنُ حَجَرٍ فِي نَهْجَةِ الْفَكْرِ)

ومثاله الحديث السابق "انما الاعمال بالنيات..."
اما الخريف النحوي فهو الذي يقع التقرد فيه أثناء السند، وختمه اليقوني بيئ
فقال [والفرد ما قديته بثقة او جمع او قصر على رواية]
- المقيد بالثقة هو ما انفرد الثقة بروايته عن جملة الثقات، كأن يقال لم يروه
من الثقات الا فلان، ومثاله الحديث الذي سأل فيه عن رضى الله عنه ايخا واقد اللبني
عن ما كان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاصحى والفطر.
- المقيد بأهل بلد مخصوص هو ان يتقرد به أهل بلد معين دون غيرهم، كأن
يقال: [تقرد به أهل الشام]، ومثاله ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر
عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: "يا عبادي
إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا..."
فهذا حديث تقرد به عنه أبي ذر أهل الشام.

- المقيد بقصده على راي مخصوص، فهو الذي تقرد به راي مخصوص، كأن يقال
لم يروه عن فلان الا فلان، ومثاله ما رواه أبو داود في سننه عن طريق
سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر عن الزهري عن أنس بن مالك
عن النبي صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بسويقة وتمر. قال عنه ابن طاهر:
[غريب من حديث بكر بن وائل، وتقرد به وائل بن داود ولم يروه عنه غير سفيان بن عيينة]

وَسَمُّوا ١١- المرفوع : ما انتهى إلى أفضل من إلى الأناام أرسلا

انتقل المناظم إلى نوع آخر من علوم الحديث وهو المرفوع : يُعرَّف بأنه ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير .

والمرفوع على المشهور يُنظر فيه إلى المقتضى دون الإسناد (سواء كان الإسناد متصل أو غير متصل) ، وهو ينقسم إلى قسمين : المرفوع مريحاً والمرفوع حكماً

وكل قسم يتفرع منه ثلاثة أقسام (بفعل أو قول أو تقرير)

* المرفوع مريحاً = ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم مراحةً ، فنوعه الأول بالقول : كأن يقول الصحابي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول كذا وكذا ، أو فَرَضْنَا ، أو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، (أو هو الذي كثر) ،

ونوعه الثاني بالفعل : كأن يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل كذا ، ومثاله حديثي ابتداء النبي بالسؤال عند دخول بيته ، النبي روت عائشة (م)

و النوع الثالث من التقرير : كأن يقول فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ، أو فعل فلان بحضرة النبي كذا ومثاله حديثي أفضل هذه الأمة ...

* المرفوع حكماً = له حُكْمُ الدُّخاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنواعه ثلاثة .

مرفوع بالقول حكماً : صحابي "لم يأخذ من الأسرار ثلثيات ، يُخبروني ما لا للإبصار فيه عن الأمور الماضية من بدء الخلق ، وتخص الأفياد أو نه الملامح الآتية وصفة الجنة ...

مرفوع من الفعل حكماً ، كان يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه .
مرفوع من التقرير حكماً ، كان يُخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون ما رُمى النبي (ص)
كذا وهو بيننا أو وهو بين طهراننا .

وقد ألقوا العلماء صورا أخرى من الحديث المرفوع حكماً ،
الصورة ① : ما ورد بصيغة الكناية في موضع الصيغ الصريحة ، كقول التابعي
ع الصحابي : يرفع الحديث أو رفعه أو يبلغ به ، ومثاله ما روى البخاري قال :
حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال :
كان الناحس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراع اليسرى في
الصلاة ، قال أبو حازم : لا أعلمه إلا ينهي ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

الصورة ② : أن يقول الصحابي : من الحسنة كذا ، ومثاله ما رواه البخاري عن أنس قال :
من النسوة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أحام عندها سبعاً وقسمهم .

الصورة ③ : أن يقول الصحابي : أمرنا بكذا ، أو ذهبنا عنه كذا ، ومثاله ما روى البخاري عن
أم عطية قالت : أمرنا أن نخرج الحيضة يوم العيد من ثياب الخدور .

الصورة ④ : أن يحتم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله عز وجل
أو لرسوله صلى الله عليه وسلم ، أو معصية لهما أو يتنسب فاعله إلى الكفر .

الصورة ⑤ : حكاية الصحابي لسبب نزول آية من كتاب الله العزيز الحكيم .

وَمِثْلَهُ المُسْنَدُ : أَوْ ذَا مَا وَصِلَ لِقَائِلٍ وَلَوْ بِهِ الْوَقْفُ حَصَلَ

أورد الناظم في البيت تعريفين للمُسْنَد ،
الأول في قوله "ومثله المُسْنَد" أي مثل المرفوع المُسْنَد ، وهو ما رُفِعَ إلى
النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وقد يكون متصلاً وقد يكون منقطعاً .
الثاني د المُسْنَدُ هو الذي اتصل بسناده إلى قائله ، ولو انتهى اسناده إلى
الصحابي فلا يشترط فيه أن يكون مرفوعاً ، (حال إليه الخطيب البغدادي)
والتعريف المعتمد يجمع بين الإثنين ، وهو ما رُفِعَ الصحابي إلى النبي صلى
الله عليه وسلم بسند ظاهرة الإتصال ، (اختاره ابن حجر)

وما انتهى إلى الصحابي وَقَدْ وَصِلَ أَوْ قَطِعَ مَوْقُوفًا يُخَذُّ

أثقل الناظم إلى الموقوف ، وهو ما يُروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم
وتقريراتهم بطريق متصل أو طريق منقطع وبشرط أن لا ترد قرينة تدل على الرفع
ومثال الموقوف القولي : ما رواه الجاردي عن علي رضي الله عنه قالوا : حَدَّثُوا النَّاسَ
بِمَا يَحْكُمُونَ أَتُحِبُّونَ ؟ أن يُكَذَّبَ المأمور سوله

ومثال الموقوف التقريري : أن يقول التابعي فعلت كذا بحضرة الصحابي ولم ينكر علي

* الأصل أن مصطلح الموقوف يطلق على ما أضيف إلى الصحابي ، إلا أنه قد يطلق
ويُراد به غيرهم من التابعين فمن دونهم ، ولكن بقيد ، كأن يقال وقفه فلان على عطاء أو على مال
(مظان الحديث الموقوف مصنف ابن أبي شيبة ومصنف عبد الرزاق)

* يطلق أهل خراسان لفظ الخمر على المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولفظ الأثر
على ما أضيف إلى الصحابة

وَذَا وَمَا رَفَعَ حَيْثُ وَمِيلًا فَسَمَّهِ مَوْصُولًا أَوْ مَتَّصِلًا

قوله "وذا" أي الموقوف ، وقوله "وما رَفَعَ" أي المرفوع
ويُعني أن المتصل أو الموصول هو ما اتصل بسنده بسماع كل واحد من روايته
من فوقه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو من بعده وهو الصحابي